البناء النحوي عند السهيلي من خلال كتابه " نتائج الفكر في النحو"

د. أحمد بوصبيعات

جامعة زيان عاشور بالجلفة – الجزائر

تاريخ الإيداع: 2019/03/25 م تاريخ التحكيم: 2019/04/20م تاريخ القبول: 2019/04/27م

ملخص:

كتاب نتائج الفكر في النحو للإمام أبي القاسم السهيلي من أجل الكتب النحوية في التراث الأندلسي. كتاب صغر حجما وعظم علما، ألفه صاحبه على نهج كتاب الجمل للزجاجي. ورتب أبوابه على أبواب كتاب الجمل. وأخذ طريقته في شرح المسائل وبسطها. لميول الناسإلى مثل هذه الطريقة كما يقول. لكن القارئ لهذا الكتاب يلمس تميزا في بنائه النحوي على وجه العموم. ويجد شخصية نحوية عالمة متميزة شقت طريقها في فن النحو كما فعلت في فن السيرة. ظهرت في مناقشة المسائل النحوية وفي الاستشهادات سواء بالقرآن الكريم وقراءاته أو بالحديث الشريف أو بكلام العرب من النظم والنثر. وكذا في الرد على السابقين من أئمة النحاة في كثير من المسائل والأبواب. وهذا ما جلب عليه الكثير من الردود والتعقيبات... فكيف كان هذا البناء عنده؟ وما أهم الخصائص التي يمتاز بها هذا الكتاب؟

الكلمات المفتاحية: البناء النحوي ، السهيلي، نتائج الفكر، كتاب الجمل، الاحتجاج.

Abstract:

Book" results of thought in grammar" by Alsuhaili is one of the greatest grammatical books in the Andalusian heritage. It is a small size and a great in science. The author of this book followed the approach of "sentences" book of Alzodjadji, and he arranged the chapters of his book as the same way with the chapters of "sentences" book. And he also took its way to explain the issues and made them easy, but the reader of this book touched distinguish in its grammatical structure in general. How was this structure? And what is the most important characteristics that characterize this book.

Keywords: grammatical structure, Alsuhaili, results of thought, sentences book, protest.

كتاب " نتائج الفكر في النحو " للإمام العلامة أبي القاسم وأبي زيد عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت 581 هـ) من أجلِّ الكتب النحوية في التراث الأندلسي. اشتهر صاحبه أكثر ما اشتهر عند الناس بكتاب " الروض الأنف " في سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم. ويظن من لا يعرفه أنه لا يعرف غير فن السيرة، ولكن الرجل لم يكن مقتصرا على فن واحد بل ضرب بسهمه في علوم كثيرة ومنها علم العربية. ورد في ترجمته في بغية الوعاة أنه كان عالما بالعربية واللغة والقراءات بارعا في ذلك، جامعا بين الرواية والدراية، نحويا متقدما، أديبا عالما بالتفسير وصناعة الحديث، حافظا للرجال والأنساب، عارفا بعلم الكلام والأصول، حافظا للتاريخ واسع المعرفة غزير العلم نبيها ذكيا صاحب اختراعات واستنباطات.(السيوطي، 1979، ج2 ص81) وهذه العلوم التي نبغ فيها يجدها المتأمل مبثوثة في أثناء كتابه " نتائج الفكر في النحو " وكان لها الأثر الكبير في تأليفه. وكل ذلك ماثل أيضا بشكل واضح عند الإمام ابن القيم في كتابه " بدائع الفوائد " الذي نقل فيه الكثير من آراء السهيلي وأفكاره وانتقاداته.

وهذا الكتاب " نتائج الفكر في النحو " صغر حجما وعظم علما كما يقال. بناه السهيلي على منهج كتاب " الجمل " للزجاجي – وقيل إن للسهيلي شرحا عليه لم يتم – قال في سبب تأليفه: وقد عزم لي بعد طول مطالبة من الزمان، ومجاذبة لأيدي الحدثان، وأمراض همة لا تغب، وزمانة مرض تنيم الخاطر فلا يهب على جمع نبذ من نتائج الفكر، اقتنيتها في خلس من الدهر، معظمها من علل النحو اللطيفة، وأسرار هذه اللغة الشريفة ... ومقصدنا أن نرتبها على أبواب كتاب الجمل لميل قلوب الناس إليه وقصرهم الهمم عليه.(السهيلي، 1992، ص 26، 27).

افتتح كتابه بمسألة طال فيها الحديث والجدل حتى زعم الإمام أبو حامد أنها طويلة الذيل قليلة النيل كما يقول ألا وهي مسألة الاسم والمسمى وما يتعلق بذلك من المسائل. في حين قال عنها السهيلي: " وليس الأمر عندي كما ذكر، بل نيلها كثير لمن نظر واستبصر، وذلك أنها مسألة إذا انفتح ما استغلق منها انفتح بذلك على الناظر كثير من المشكلات في كتاب الله عز وجل، وفي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب الذين بفهم كلامهم نفهم عن الله عز وجل وعن رسوله صلى الله عيه وسلم ونتوصل إلى فهم الكتاب وتأويله." (السهيلي، 1992، ص 29، 30). ثم سار إلى أبواب ستة بدأها بما عُهد البدء به وهو باب أقسام الكلام ثم باب الإعراب ثم باب الأفعال ثم باب النعت ثم باب العطف وختم بباب الابتداء. وتحت كل باب من هذه الأبواب فروع ومسائل شرحها السهيلي، لا يمر من مسألة إلى أخرى حتى يأتي على جميع ما قيل فيها، وحتى على ما يمكن أن يقال فيها على طريقة الزجاجي في

التعليلات حيث يكثر من قوله " فإن قيل ...قلنا أو فالجواب..." ويختلط في شرح هذه المسائل عنده النحو بالمنطق والجدل والفلسفة ... ولذلك فالكثير منها يحتاج من القارئ زادا يمكنه من استيعابها وفهمها.

وأكثر ما جاء في هذا الكتاب وفي شرح هذه الأبواب والمسائل كان عبارة عن نقد موجه إلى السابقين من النحاة من أمثال الزجاجي وأبي علي الفارسي وسيبويه والمبرد وابن السيد البطليوسي... صرح بذلك أم لم يصرح. ومرجع ذلك كما يقول أبو حيان كان لتأثره بشيخه في النحو " ابن الطراوة " فقد كان هو الآخر كثير النقد والخلاف لجلة النحويين ممن سبقه وعلى رأسهم أبو علي الفارسي. فقد ألف ابن الطراوة " رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح " ينتقد كتاب الإيضاح لأبي علي.

ورغم منزلة السهيلي في العربية وقيمة كتابه هذا إلا أنه في بعض الأحيان يخرج عما قرره جميع النحاة غير مبالٍ، بل وينتقدهم في بعض تعليلاتهم. من ذلك قوله:" والمح ما قاله النحويون في تعليل هذه المسألة تجد طبعك يعافه، وسمعك يمجه، وعقلك لا يستسيغه"(السهيلي، 1992، ص 92) ويقول كذلك:" فإذا تأملت ما ذكرناه ونظرت في آخر الفصل ما نذكره من ما الواقعة على المصدر، استبانت لك جهالة القائلين من النحويين أن ما مع الفعل بتأويل المصدر، وأن المعنى: والسماء وبنيناها، فلا لصناعة النحو وفقوا، ولا لفهم التأويل رزقوا، وأكثروا الحز وأخطئوا المفصل وما طبقوا"(السهيلي، 1992، ص 141) وأمثال هذا كثير عنده في كتاب " نتائج الفكر " وفي غيره . وهذا ما جعل بعض النحاة يرد عليه ويصفه بشذوذ المنزع. قال أبو حيان:" ... وهذا الرجل كان شاذ المنازع في النحو، وإن كان غير مدفوع عن ذكاء وفطنة ومعرفة. وإنما سرى إليه ذلك من شيخه أبي الحسن بن الطراوة، فإنه لم يأخذ النحو إلا عنه. وابن الطراوة كما علمه النحاة كثير الخلاف لما عليه النحويون. وقد صنف كتابا في الرد على سيبويه وعلى الفارسي وعلى الزجاجي. ورد الناس عليه ورموه عن قوس واحدة"(السيوطي، 1985، ج5 ص 24). وقال المالقي:" ... فالنون في جميع هذا علامة إعراب، حرف عند جميع النحويين إلا السهيلي... واحتج لذلك بأشياء لا تطرد على أصول النحويين ... وله في الكتاب المذكور أشياء خرج بها عن مقاييس العربية أداه نظره إلى ذكرها".(المالقي، 2002، ص 403).

وسنذكر فيما يلي أهم ما يميز البناء النحوي على وجه العموم عند السهيلي مقتصرين على كتابه نتائج الفكر في النحو. للوقوف على أهم ما يميز نحو الرجل. وأول ذلك الحديث عن شواهده التي اعتمدها واحتج بها في مسائل الكتاب. ومعلوم أن هذه الشواهد لا تخلو من أن تكون من القرآن الكريم أو من

الحديث الشريف أو من كلام العرب شعرا ونثرا. وهو المجموع في مفهوم السماع كما ذكر ذلك السيوطي في تعريفه من أنه ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر.((السيوطي، 1976، ص 48).وهو المجموع كذلك في ما عبر عنه ابن الأنباري بالنقل في مقابل السماع حين قال: هو الكلامُ العربيُّ الفصيحُ المنقولُ النقلَ الصحيح الخارجُ عن حد القلة إلى حد الكثرة (الأنباري، 2018، ص 88).

1– **الاستشهاد بالقرآن الكريم**: والاستشهاد بالقرآن الكريم سنة متبعة عند الأندلسيين، نبع ذلك من اهتمامهم الكبير بالقرآن الكريم وقراءاته. والسهيلي في نتائج الفكر يكثر من الاستشهاد والتمثيل بآي الذكر الحكيم إكثارا منقطع النظير. فلا تكاد تمر مسألة من مسائله التي يناقشها إلا ويذكر الآية والآيتين والثلاث ما وجد إلى ذلك سبيلا. لكنه مع ذلك لا يظهر موقفه بشكل جلي من القراءات عموما. يقول في مسألة قطع النعت:" ... كما قال سيبويه سمعت العرب تقول: الحمد لله ربَّ العالمين فسألت يونس عنها فزعم أنها عربية"(السهيلي، 1992، ص 185).غير أنه في غير هذا الكتاب يأخذ بالقراءات كيفما كانت دون رد أو طعن في أصحابها كما نجد ذلك الطعن والرد عند كثير من النحاة خاصة البصريين، حيث يحكمون قواعدهم وأقيستهم في القراءات القرآنية فيردون ما خالف قواعدهم ويطعنون في أصحابها أحيانا كما قيل عن الإمام نافع رحمه الله إنه لم يدر ما العربية (الأفغاني، 1957، ص 33).فالسهيلي يجعل النص القرآني فوق كل اعتبار، ويجعله فوق أقيسة النحاة، بل ويحتج له أيضا في بعض الأحيان. من ذلك ما قاله عند بيت حسان:

ما البحر حين تهب الريح شامية فيغطئل ويرمي العبر بالزبد

قال السهيلي:" وأصل هذه الكلمة من الغيطلة وهي الظلمة، وأصلها يغطألُّ مثل يسوادّ. لكنه همز الألف لئلا يجتمع ساكنان، وإن كان اجتماعهما في مثل هذا الموضوع حسنا، كقوله تبارك وتعالى: "ولا الضالِّين" ولكنهما في الشعر لا يجتمعان إلا في عروض واحدة من المتقارب. ومع هذا فقد قرأ أيوب بن أبي تميمة السختياني: "ولا الضألين" بهمزة مفتوحة. وقرأ عمرو بن عبيد "إنس قبلهم ولا جأن" (البنا محمد إبراهيم، 1985، ص 250). ونجده كذلك يستشهد بالقراءة الشاذة "نعبد إلهك وإله أبيك إبراهيم وإسماعيل" ومن احتجاجه للنص القرآني كذلك ما ذكره بعد قول الشاعر حماس بن قيس:

إذا فر صفوان وفي عكرمه وابو يزيد قائم كالموتمه

قال السهيلي: "وقوله: وابو يزيد بقلب الهمزة من أبو ألفا ساكنة فيه حجة لورش حيث أبدل الهمزة ألفا ساكنة وهي متحركة. وإنما قياسها عند النحويين أن تكون بين بين"(البنا محمد إبراهيم، 1985، ص 251).

واعتماد السهيلي على القراءات وجعله للنص القرآني فوق أقيسة النحاة بل الأصل الذي يقاس عليه غيره كان من أجل أن له أصولا مهمة في الحكم على أسلوب القرآن الكريم كان قد فرغ منها (البنا محمد إبراهيم، 1985، ص 249) وهي:

1- **لا تخلو كلمة في القرآن الكريم من الحكمة:** من ذلك ما نجده من حديثه عن جواز مجيء المستقبل بعد إن النافية بلفظ الماضي فيقول: " وقد أجازوا في إن النافية من وقوع المستقبل بعدها بلفظ الماضي ما أجازوه في إن التي للشرط. قال الله سبحانه وتعالى: "وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ" فاطر 41 ولو جعلت مكان إن ههنا غيرها من حروف النفي لم يحسن فيه هذا لأن الشرطية أصل للنافية (السهيلي، 1992، ص 116)

2- **براعة النظم القرآني:** قال في أثناء حديثه عن التفريق بين التعبير بـ "لا" والتعبير بـ "لن": فحرف "لا" لام بعدها ألف يمتد بها الصوت ما لم يقطعه تضييق النفس. فإذًا امتداد لفظها بامتداد معناها. و"لن" بعكس ذلك فتأمله فإنه معنى لطيف وغرض شريف. ألا ترى كيف جاء في القرآن البديع نظمه الفائق على كل العلوم علمه. (السهيلي، 1992، ص 101) ويقول في معرض حديثه عن الفرق بين ذكر السموات والأرض وذكر السماء والأرض:" فإن قيل: فلم قال في سورة سبإ: "قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ"سبإ 24 وفي سورة يونس " قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ"يونس 31 وهل في النظم المعجز ما يقتضي فرقا بين الموضعين؟ قلنا نعم. قد يرد لفظ السماء عبارة عن كل ما علا من السموات فما فوقها إلى العرش وغير ذلك من المعاني العلوية المختصة بالربوبية. فيكون اللفظة بصيغة الإفراد كالوصف المعبر به عن الموصوف كما تقدم قبل هذا. وقد يكون السماء عبارة عن السماء الدنيا عرفا، ويكون عبارة عن السحاب الذي ينزل منه الماء. وكان المخاطبون بهذه الآية – أعني التي في يونس – مقرين بنزول الرزق من هذه السماء – أعني الرزق المحسوس كالغيث ونحوه – وقد قال في آخر الآية:" فسيقولون الله" فلما انتظم هذا الكلام بما قبله لم يصلح في النظم إلا ذكر السماء مفردة... بخلاف الآية الأخرى فإنه لم ينتظم بها ذكر إقرارهم بما ينزل من الرزق..." (السهيلي، 1992، ص 124).

3- **ما قدم في القرآن الكريم فلحكمة**: ومن ذلك قوله:" والمعنى في هذه المسألة مختلف، ألا ترى أن معنى قوله تعالى:" إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ" فاطر28 ليس كقولك: إنما يخشى العلماء الله. لأنك إذا أخرت نفيت الخشية من غير العلماء، وإذا قدمت الفاعل نفيت الخشية أن تتعلق بغير الله سبحانه وتعالى. وهذا واضح لا خفاء به عند التأمل (السهيلي، 1992، ص 135) وقال أيضا مما يثبت ذلك:" والمفعول إنما يتقدم على فعله قصدا إلى تعيينه وحرصا على تبيينه وصرفا للوهم عن الذهاب إلى غيره. ولذلك لم يجز أن يتأخر عن الفعل في قوله تعالى:" إياك نعبد وإياك نستعين" والكلام وارد في معرض الإخلاص وتحقيق الوحدانية ونفي عوارض الأوهام عن الخلوص التام(السهيلي، 1992، ص 157)ويقول كذلك:" ... والجواب أن هذا أصل يجب الاعتناء به لعظم منفعته في كتاب الله تعالى وحديث رسوله صلى الله عليه وسلم. إذ لا بد من الوقوف على الحكمة في تقديم ما قدم في القرآن وتأخير ما أخر... وليس شيء من ذلك يخلو عن فائدة وحكمة لأنه كلام الحكيم الخبير. وسنقدم بين يدي الخوض في هذا الغرض أصلا يقف بك على الأصح ويرشدك بعون الله إلى الطريق الأوضح فنقول: ما تقدم من الكلام فتقديمه في اللسان على حسب تقدم المعاني في الجنان(السهيلي، 1992، ص 209)

2- **الاستشهاد بالحديث الشريف**: والاستشهاد بالحديث الشريف مما ثار حوله جدل كبير بين النحاة. فكان منهم الرافض للاستشهاد به كما هو الحال عند أبي حيان الأندلسي الذي قال في أثناء شرحه للتسهيل لابن مالك:" قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب. وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره. على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب – كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين – لم يفعلوا ذلك... (البغدادي، 1997، ج1 ص10) وكان منهم المجيز كابن مالك وابن هشام... وكان منهم من وقف موقفا وسطا وبيَّن ما يستشهد به من الحديث الشريف وما لا يستشهد به كالإمام الشاطبي رحمه الله تعالى (الشاطبي، 2007، ج3 ص 401 وما بعدها).

والإمام السهيلي مثل كثير من الأندلسيين كان يكثر من الاستشهاد بالحديث الشريف. وفي كتابه هذا – نتائج الفكر في النحو – أكثر من أربعين حديثا استشهد بها في أبواب عدة. ومن تلك الأحاديث قوله صلى الله عليه وسلم:" إنكم ترون ربكم عيانا يوم القيامة"(السهيلي، 1992، ص 103) وقوله كذلك:"

لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين" وقوله:" لا يكون المؤمن لعانا" وقوله كذلك:" لا يجني جان إلا على نفسه" (السهيلي، 1992، ص 113)

3– **الاستشهاد بكلام العرب**: يكثر السهيلي من الاستشهاد بكلام العرب نظما ونثرا ويعتد به أصلا من الأصول المعتمد عليها. ويجعل من يأتي بشاهد من النثر أو من النظم فقد بلغ الغاية حتى وإن كان القياس على عكسه. والنص عنده أقوى من القياس كما يقول: وهذا قياس صحيح، ولكن النص أقطع من القياس، وأرفع للشك والالتباس. والنص في ذلك للعرب... (السهيلي، 1992، ص 150) ومن ذلك قوله بعد أن ذكر رأيا لسيبويه في "أي" وذهب سيبويه إلى أنها اسم مبني في موضع المفعول، وبني لمخالفته نظائره حيث لم يوصل بجملة، والتقدير عنده: أيهم هو أشد. فلو صرحت بـ "هو" لنصبت ثم بننزعن. فلما اختزلت بنيت "أي" لمخالفته النظائر كما تقدم. وهذا الذي ذكره لو استشهد عليه بشاهد من نظم أو نثر أو وجدناه بعده في كلام فصيح شاهدا له لم نعدل به قولا، ولا رأينا لغيره عليه طولا. ولكننا لم نجد ما بني لمخالفته غيره... (السهيلي، 1992، ص 154) ويقول كذلك في أثناء حديثه عن "نحن": ويشهد لجميع ما قلناه في هذا الباب من دلالة الحروف المقطعة على المعاني والرمز بها إليها كثير من منظوم الكلام ومنثوره... وكقولهم: م الله يريدون أيمن الله (السهيلي، 1992، ص 176)

هذا والشواهد الشعرية التي يستشهد بها كغيره من النحاة عموما كثيرة جدا في كتاب نتائج الفكر فاقت السبعين شاهدا. وأكثرها لشعراء معروفين مشهورين كلبيد والأعشى وذي الرمة وكثير والفرزدق وجرير والنابغة... وهؤلاء ممن وقع الإجماع على الاستشهاد بشعرهم. وما يلاحظ هنا أن السهيلي قد استشهد بشيء من شعر أبي تمام في موضعين من كتابه هذا. الأول منهما كان عند حديثه عن مجيء الحال من المضاف إليه قال في ذلك (السهيلي، 1992، ص 246):" ومنه قول حبيب:

والعلم في شهب الأرماح لامعة بين الخميسين لا بالسبعة الشهب

والثاني منهما كان عند حديثه عن إعمال إن وأخواتها (السهيلي، 1992، ص 264):" ... وقال حبيب:

عسى وطن يدنو بهم ولعلما وإن نعتب الأيام إليهم مربحا

وما عليه جلة النحويين أنه لا يستشهد بكلام المولدين – وأبو تمام منهم – في باب الألفاظ بل يقتر ذلك على المعاني كما قرر ابن جني حين استشهد بقول أبي الطيب المتنبي (ابن جني، 1952، ج1 ص 24)

وإنما استشهد السهيلي بشعر أبي تمام لعلمه ولإجماع أهل العربية على أنه لم يلحن كما فعل ذلك الزمخشري وغيره.

القياس عند السهيلي: القياس دليل من أقوى الأدلة عند النحاة. وهو كما يقول ابن الأنباري:" حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"(الأنباري، 1971، ص 45) والسهيلي يتخذه دليلا ويعتد به عند عدم وجود دليل من السماع أو النقل. وعادة ما يذكره مقترنا بالسماع فيقول مثلا:" وإنما قلنا ذلك للقياس والسماع (السهيلي، 1992، ص 195) ويذكر مصطلحاته وبعض أركانه كالعلة والتعليل والحكم... من ذلك قوله:" فلما حصل فيه جمع السلامة بالقياس الصحيح" (السهيلي، 1992، ص 120) وقوله:" والضمير عند النحويين هي الياء وحدها والنون زائدة وهذا قياس صحيح (السهيلي، 1992، ص 150) وقوله أيضا:" هذا منتهى قول النحويين، وكان شيخنا أبو الحسين رحمه الله تعالى يريد هذا القول بالقياس والسماع. أما القياس فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منها إذا قلت: جاءني زيد الكاتب وجاءني زيد كاتبا وبينهما من الفرق في المعنى ما تراه، فما المانع من اختلاف المعنى كذلك في النكرة إذا قلت: مررت برجل كاتب أو برجل كاتبا. وإذا كان كذلك فلابد من الحال إذا احتيج إليها (السهيلي، 1992، ص 182)

التعليل عند السهيلي: وأول ذلك اعتناؤه بالعلل الثواني والثوالث. وقد جعل الزجاجي العلل ثلاثا تعليمية وقياسية وجدلية (الزجاجي، 1979، ص 64) وهو ما يسمى بالأوائل والثواني والثوالث. وهذا على عكس ما نجده عند ابن مضاء القرطبي الذي دعا إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث والاكتفاء بالأوائل أو التعليمية فقط. ويظهر ذلك جليا عند السهيلي في كثرة تعليلاته على طريقة الزجاجي، والإكثار من الأسئلة التي أغلبها من باب العلل الثواني والثوالث. فعادة ما يذكر المسألة ويعقب بأسئلة قد تخطر على باب القارئ، فنجد عبارات مكررة دائما من مثل: فإن قيل... فالجواب. من ذلك قوله في باب علامات الإعراب:" فإن قيل فلم كان إعرابها بالحروف دون الحركات؟ ولم أعلت بالحذف دون القلب خلافا لنظائرها مما علته كعلتها وهي الأسماء المقصورة؟ (السهيلي، 1992، ص 77)وقال في أثناء حديثه عن أحرف المضارعة:" فإن قيل فهلا اكتفي بزائدة واحدة من هذه الأربع؟ وإن كان ذلك للفرق بين مخاطب وغائب فهلا كانت الياء مكان التاء أو الهمزة؟ وما الحكمة في اختصاص كل واحدة منها بما اختصت به؟(السهيلي، 1992، ص 91)وقال عند حديثه عن أيّ:" فيقال فلم لم يبنوا النكرة فيقولون: مررت برجل أخوك أو رأيت رجلا أبوك؟ ولمَ خص أيّ بهذا دون سائر الأسماء أن يحذف من صلته ثم يبنى

للحذف؟ ومتى وجدنا شيئا من الجملة يحذف ثم يبنى الموصوف بالجملة من أجل ذلك الحذف؟... (السهيلي، 1992، ص 154) وقال كذلك في مسألة الإعراب:" يسأل ههنا عن علامة الرفع في الفاعل الذي هو " قومي" فيقال: أمعرب هو أم مبني؟... وإذا كان معربا فأين حرف الإعراب؟ أهو الياء أم الميم؟ ... وإذا كان كذلك فأين علامة الإعراب في حال الرفع والنصب؟ (السهيلي، 1992، ص 190)

ثم إن السهيلي في هذا يحاول أكثر ما يحاول أن يعلل ويكشف حكمة العرب فيما وضعت من كلامها أو فيما تركت أو فيما أهملت...

1- **التعليل لما وضعته العرب**: ومن عباراته التي توضح ذلك:

- والعلة في ذلك أن ذات وإن كانت ألفها منقلبة عن واو فإن انقلابها ليس بلازم، وإنما هو عارض لدخول التأنيث. ولولا التأنيث لكانت واوا في حال الرفع غير منقلبة وياء في حال الخفض... ثم ردوا لام الفعل لأنهم لو لم يردوها لقالوا ذوتا مال في حال الرفع (السهيلي، 1992، ص 81)

- فدل ذلك على أنهم أرادوا معنى الفعل (السهيلي، 1992، ص 82)

- فلما أرادوا الفرق كانت الهمزة بفعل المتكلم أولى لإشعارها بالضمير المستتر في الفعل (السهيلي، 1992، ص 92)

- وقد فعلت ذلك طائفة من العرب فجزمت بها حين لحظت هذا الأسلوب وأكثرهم ينصب بها مراعاة لأن المركبة منها مع لا (السهيلي، 1992، ص 100)

- على أني أقول: إن العرب مع هذا إنما تنفي بلن ما كان ممكنا عند الخطاب مظنونا أن سيكون فتقول له لن يكون لما يمكن أن يكون... (السهيلي، 1992، ص 103)

- فالجواب أنهم أجازوه على قبحه لأن فيه طرفا من معنى المضي وحصول الفعل... (السهيلي، 1992، ص 114)

- وأما الأكثر منهم فإنهم كرهوا أن يجعلوه كالاسم المبني أو المقصور من حيث كان الإعراب قد ثبت في الواحد، والتثنية طارئة على الإفراد. وكرهوا أيضا زوال الألف لاستحقاق التثنية لها فتمسكوا بالأمرين. فجعلوا الياء التي هي من الكسرة علامة الخفض، وأبقوا من الألف بعضها وهي الفتحة، وشركوا النصب مع الخفض للعلل التي ذكرها النحويون (السهيلي، 1992، ص 118)

2- **التعليل لما تركته العرب**: ومن ذلك قوله:

– فإن قيل فلم لم يثبتوا هذه النون في حال النصب والجزم من الأمثلة الخمسة؟ (السهيلي، 1992، ص 85)

– فإن قيل فهلا عوضوا من حركة الإعراب في حال رفعه نونا كما فعلوا في يفعلون لأنه أيضا واقع موضع الاسم (السهيلي، 1992، ص 87)

– ولم يخصوا بالدلالة عليه ما هو في أول لفظه – أعني الهمزة – لمشاركته للمتكلم فيها وفي النون فلم يبق من لفظ الضمير إلا التاء فجعلوها في أول الفعل علما عليه وإيماء إليه (السهيلي، 1992، ص 92).

– وخرج من هذا الباب أمة لأن لها مذكرا وإن لم يكن على لفظها فقالوا في جمعها إموان ولم يجمعوها جمع سنين كيلا يظن أن جمع المذكر إذ كان له جمع مذكر في معناه... (السهيلي، 1992، ص 120).

– ومن الصفات المشتقة من الأفعال ما لا يجمع جمع السلامة في مستعمل الكلام، وهو ما كان على وزن فعل مضاعفا نحو: رجل بر وثط وفظ وما أشبهه. كأنهم كرهوا التباسه بفعول وكسروه (السهيلي، 1992، ص 125).

3- **تعليل العمل وتعليل الإهمال**: ومن ذلك على سبيل التمثيل تعليله لعمل الحروف والأفعال، ولعدم عمل بعض الحروف مع أن الأصل فيها أن تعمل. فبعد أن عرف الحرف بأنه ما دل على معنى في غيره، وهذا الغير هو الأسماء فوجب حينئذ أن يكون الحرف عاملا فيما دل على معنى فيه لأن الألفاظ تابعة للمعاني. فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب أن يتشبث به لفظا وذلك هو العمل. يقول بعد هذا:" فأصل كل حرف أن يكون عاملا. فإذا وجدت حرفا غير عامل فسبيلك أن تسأل. وأما الفعل فلابد أن يكون عاملا في الاسم لما بين في المسألة قبل هذا. فإن قيل ما بال حروف كثيرة لا تعمل؟ قلنا: لا نجد حرفا لا يعمل إلا حرفا دخل على جملة قد عمل بعضها في بعض وسبق إليها عمل الابتداء ونحوه وكان الحرف داخلا لمعنى في الجملة لا لمعنى في اسم مفرد، فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف وهو الابتداء ونحوه (السهيلي، 1992، ص 59) ويمثل بحروف الاستفهام التي تدخل لإحداث معنى الاستفهام على الجملة لا على المفرد لهذا فهي لا تعمل.

ولنا أن نسأل بعد هذا عن هذه العلل التي يعتل بها السهيلي من أين له ذلك؟ أو بعبارة أخرى ما هي مسالك العلة عنده؟ وللإجابه عن هذا السؤال سنذكر أهم مسالك العلة وأشهرها عنده (السهيلي ومذهبه)

مسالك العلة عند السهيلي:

1- **دلالة الكلمة:** ودلالة الكلمات أو الألفاظ في كثير من الأحيان هي التي تحدد استعمالها وعملها وموقعها في الكلام وتقتضي ذلك ضرورة. ومثال ذلك ما ذكره السهيلي في أثناء حديثه عن الفعل وعدم تعريفه فيقول:" واللفظ الذي يدل على الحدث بالمطابقة إنما هو الضرب والقتل، وأما ضرب وقتل فلا. وإذا ثبت أنه لا يدل على معنى في نفسه بالمطابقة فمن ثم وجب أن لا يضاف ولا أن يعرف بشيء من آلات التعريف، إذ التعريف يتعلق بالشيء بعينه لا بلفظ يدل على معنى في غيره. ومن ثم وجب أن لا يثنى ولا يجمع كما لا يثنى الحرف ولا يجمع. ومن ثم وجب أن يبنى كما تبنى الحروف لمضارعته لها من حيث دل على معنى في غيره كالحرف. ومن ثم وجب أن يكون عاملا في الاسم كما أن الحرف لما دل على معنى في غيره وجب أن يكون له أثر في لفظ ذلك الغير كما له أثر في معناه (السهيلي، 1992، ص 55).

2- **الحمل على المعنى:** وهو من أكثر مسالك العلة دورانا في تعليلات النحاة، خاصة فيما خرج عن القياس من الأبنية والتراكيب. وهو أن يعامل الشيء بحسب معناه لا بحسب لفظه. من ذالك ما ذكره السهيلي في أثناء حديثه عن دخول تاء التأنيث على الفعل قال:" والأصل في هذا الباب أن الفعل متى اتصل بفاعله ولم يحجز بينهما حاجز لحقت التاء علامة للتأنيث. ولا يبالى إذا كان تأنيث الفاعل حقيقة أم مجازا. تقول: طالت النخلة كما تقول جاءت المرأة. اللهم إلا أن يكون الاسم المؤنث في معنى اسم آخر مذكر كالحوادث والحدثان والأرض مع المكان. فقد جاء:

فإن الحوادث أودى بها

ولا أرض أبقل أبقالها

حمل الحوادث على الحدثان، وحمل الأرض على الموضع والمكان، مع أنه شعر والشعر موضع ضرورة (السهيلي، 1992، ص 130). وقال كذلك بعد هذا في نفس السياق متحدثا عن مثل قالت الأعراب:" ثبوت التاء إنما كان مراعاة لمعنى الجماعة... وأما حذف التاء من "قال نسوة" فلأنه اسم جمع بمنزلة رهط ونفر. ولولا أن فيه هاء التأنيث لقبحت التاء في فعله، ولكنه قد يجوز أن يقال: قالت نسوة كما تقول قال فتية وصبية" (السهيلي، 1992، ص 131). وهذا الذي ذكره من الحمل على المعنى كثير جدا في كلام العرب تعمد إليه وتستعمله وكأنه قاعدة مطردة. وهذا ما يثبته حين يقول:"... فكثيرا ما تفعل العرب ذلك، تدع حكم اللفظ الواجب له في القياس إذا كان في معنى الكلمة ما ليس له ذلك

الحكم. ألا تراهم يقولون: هو أحسن الفتيان وأجمله في معنى هو أحسن فتى وأجمله. ونظائر هذا كثيرة. فإذا حسن الحمل على المعنى فيما كان القياس أن لا يجوز فما ظنك به حيث يجوزه القياس والاستعمال" (السهيلي، 1992، ص 133).

3- **مراعاة الأصل**: هناك أصول أجمع عليها النحاة أو هكذا كانت في أصل وضعها يرجع إليها عند التعليل وهي بمثابة المسلمات. من ذلك قوله:" وحق العامل أن لا يكون مهيئا لدخول عامل آخر عليه كيلا يفضي الأمر إلى التسلسل المستحيل عقلا وأصلا. والفعل الماضي بهذه الصورة وعلى أصله من البناء..." (السهيلي، 1992، ص 110). وقال كذلك:" وإنما حكمنا باختلاف المعاني في هذه الوجوه الثلاثة من حيث اختلف اللفظ فيها، لأن الأصل ألا يختلف لفظان إلا لاختلاف معنى، ولا يحكم باتحاد المعنى مع اختلاف اللفظ إلا بدليل" (السهيلي، 1992، ص 167).

4- **طلب الخفة**: وهو أيضا من المسالك كثيرة الدوران في كلام العرب ولهذا يقول ابن جني:" ... وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس... وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون" (ابن جني، 1952، ج1 ص 48، 49). وطلب الخفة مما علل به السهيلي كثيرا من المسائل. ومن ذلك قوله:" قلنا جمع السلامة فيه جائز ولكنه فيه مستثقل لتوالي الكسرات مع الياء إذا قلت رحيمين، والخروج من الكسر إلى الضم إذا قلت رحيمون فعدلوا عنه إلى فعلاء" (السهيلي، 1992، ص 126). وقال كذلك:" لأن المضمر هنا قد لفظ به في النطق ثم حذف تخفيفا" (السهيلي، 1992، ص 127). وقال كذلك في باب العطف:" وربما كان ترتيب الألفاظ بحسب الخفة والثقل لا بحسب المعنى كقوله: ربيعة ومضر. وكان تقديم مضر أولى من جهة الفضل، ولكنهم آثروا الخفة لأنك لو قدمت مضر في اللفظ كثرت الحركات وتوالت. فلما أخرت وقف عليها بالسكون" (السهيلي، 1992، ص 209).

5- **التناسب الصوتي**: والسهيلي يعلل كثيرا من المباحث تعليلا يعتمد فيه الجانب الصوتي من مخارج الحروف وصفاتها وتشاكلها وتجانسها... من ذلك ما يفسر به الفرق بين "لا" و"لم" فيقول عن "لا":" لعمري إن في لفظها إشارة إلى هذا المعنى، حيث كان بعد اللام فيها صوت مديد ينقطع في أقصى الحلق، راجع إلى خلف مخارج الحروف. بخلاف لم فإنها مشاركة للا في اللام المفتوحة كما هي مشاركة لها في النفي. ثم فيها الميم وصوتها بين يدي الفم، ليكون هواء الكلمة إلى ما بعدها... (السهيلي، 1992، ص 109). وفي الفرق بين "لا" و"لن" نجده يقول:" فحرف لا لام بعدها ألف يمتد بها الصوت ما لم يقطعه

تضييق النفس. فإذًا امتداد لفظها بامتداد معناها ولن بعكس ذلك" (السهيلي، 1992، ص 101). وقال كذلك مبينا لمَ استعملوا ضمير المتكلم على هذه الصورة "أنا":" إن المتكلم لما استغنى عن الظاهر في حال الإخبار لدلالة المشاهدة عليه جعل مكانه لفظا يومئ به إليه. وذلك اللفظ مؤلف من همزة ونون. أما الهمزة فلأن مخرجها من الصدر وهو أقرب مواضع الصوت إلى المتكلم ... والهمزة أحق بالمتكلم لقوتها بالجهر والشدة. (السهيلي، 1992، ص 171). وقال كذلك:" فجعلوا التاء مكان الواو لقربها من مخرجها ولأنها قد تبدل منها في كثير من الكلام. (السهيلي، 1992، ص 173). وغير هذا كثير جدا في كتاب نتائج الفكر.

6- **رفع التوهم**: وكثير من المسائل يعللها السهيلي برفع التوهم. أي أنه فُعل ذلك رفعا للتوهم ودفعا للالتباس. ولولا ذلك لأدى الأمر إلى الالتباس وتوهم غير المراد. من ذلك قوله:" ثم ردوا لام الفعل لأنهم لو لم يردوها لقالوا ذوتا مال في حال الرفع، فيلتبس بالفعل نحو رمتا وقضتا إذا أخبرت عن امرأتين".(السهيلي، 1992، ص 81). وقال كذلك:" ... مع ما أمنوا من اللبس حيث حصنت حروف المجازاة المعنى وقطعت الإشكال"(السهيلي، 1992، ص 113). وقال في ما لا يجمع جمع السلامة:" ومن الصفات المشتقة من الأفعال ما لا يجمع جمع السلامة في مستعمل الكلام، وهو ما كان على وزن فعل مضاعفا نحو: رجل بر وثط وفظ وما أشبهه. كأنهم كرهوا التباسه بفعول وكسروه (السهيلي، 1992، ص 125). وقال كذلك:" ومنهم من يزيد فصل الاسم عن العلامة كيلا يتوهم أنها من تمام الاسم أو علامة الجمع"(السهيلي، 1992، ص 152). وغير هذا من العبارات التي تحمل لفظ التوهم أو اللبس كثير في كلام السهيلي.

العوامل المعنوية عند السهيلي: يذكر السهيلي الكثير من العوامل المعنوية. منها ما هو عند البصريين ومنها ما هو عند الكوفيين ومنها ما يستعمله هو أو بعض النحاة فقط ومن ذلك:

1- **القصد إليه**:عامل معنوي يختص عنده بالنصب ويكرر الإشارة إليه كثيرا. من ذلك قوله:" وضرب لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله ولا إلى اختلاف أحوال الحدث، بل يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق مضافا إلى ما بعده نحو: سبحان الله. فإن سبحان اسم ينبني عن العظمة والتنزيه، فوقع القصد إلي ذكره مجردا من التقييدات بالزمان أو بالأحوال. ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر نحو إياك ونحو ويل زيد وويحه، وهما أيضا مصدران لم يشتق منهما فعل حيث لم يحتج إلى الإخبار عن فاعلهما ولا احتيج إلى تخصيصهما بزمن. فحكمهما حكم سبحان الله ونصبهما كنصبه لأنه مقصود إليه.

(السهيلي، 1992، ص 57). وقال أيضا في المنادى مخالفا رأي النحاة في الناصب له:" وأما حروف النداء فعاملة في المنادى عند بعضهم. والذي يظهر لي الآن أن "يا" تصويت بالمنادى نحو جوت وها ونحو ذلك. والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره كما تقدم من قولنا في كل مقصود إلى ذكره مجردا عن الإخبار عنه إنه منصوب... (السهيلي، 1992، ص 61). وقال في باب الاشتغال:" ومن باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ربطوا في هذا الباب اختيار النصب على الرفع بالأمر والنهي والاستفهام والجحد والجزاء. وليس مقصورا على هذه المواضع، بل كل موضع يكون القصد فيه إلى الفعل والفائدة في ذكره أقوى كان النصب فيه هو الوجه".(السهيلي، 1992، ص 336).

2- **الإخبار**: ذكره عند حديثه عن المبتدأ وبه يرفع المبتدأ عنده. قال في ذلك:" الرافع للاسم المبتدأ كونه مخبرا عنه، لأن كل مخبر عنه مقدم في الرتبة، فاستحق من الحركات أثقلها، لأن أوائل الألفاظ والكلام أولى بالثقل وأحمل له" (السهيلي، 1992، ص 312).

3- **معنى النظر**: وبه يفسر النصب في الحال لا معنى الإشارة كما يقول بعض النحاة. ففي مثل هذا زيد قائما يقول بعد أن ذكر تفسير النحاة لمعنى الإشارة:" وأصح من هذا كله عندي أن معنى الإشارة ليس هو العامل. إذ الاسم الذي هو هذا ليس بمشتق من أشار يشير، ولو جاز أن تعمل أسماء الإشارة لجاز أن تعمل علامات الإضمار لأنها أيضا إيماء وإشارة إلى مذكور. وإنما العامل فعل مضمر تقديره "انظر" وأُضمر لدلالة الحال عليه من التوجه واللفظ. وقالوا لمن الدار مفتوحا بابها. فأعملوا في الحال معنى "انظر" ودل عليه التوجه إلى المتكلم بوجهة نحوها. فكذلك: وهذا بعلي شيخا. وهذا أقوى في الدلالة لاجتماع اللفظ مع التوجه. (السهيلي، 1992، ص 179).

وفي الختام يمكن أن نجمل أهم خصائص البناء النحوي عند السهيلي من خلال كتابه نتائج الفكر في النحو في النقاط التالية:

- الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته وعدم الطعن فيها، بل والاحتجاج لها في بعض الأحيان.
- الاستشهاد بالحديث الشريف والإكثار منه على عكس ما نجده عند كثير من النحاة قبله وبعده.
- الاستشهاد بكلام العرب خاصة الشعر. والإكثار منه. والاستشهاد بشعر المولدين وعلى وجه الخصوص شعر أبي تمام.
- الاعتماد على القياس وعدم اعتباره في مقابل النص سواء كان القرآن الكريم أم الحديث الشريف أم كلام العرب.

– كثرة التعليلات والأسئلة على طريقة الزجاجي في الإيضاح.

–الرد على النحاة في كثير من المسائل النحوية كما ذكرنا في باب النداء أو باب الحال. مما جعل الكثير من النحاة يرميه بالشذوذ في آرائه على نحو ما ذكر أبو حيان...

– التفرد ببعض الآراء والتعليلات النحوية كما رأينا في عامل القصد إليه وعامل معنى النظر.

– الاعتماد على التفسيرات الصوتية والصرفية ومراعاة الخفة ورفع التوهم في كثير من المسائل. والقضايا النحوية.

المصادر والمراجع:

– الأفغاني، سعيد، (1957). **في أصول النحو**. ط2. مطبعة الجامعة السورية. دمشق. سوريا.

– الأنباري، أبو البركات، (1971). **الإغراب في جدل الإعراب**. ط2. دار الفكر. بيروت. لبنان.

– الأنباري، أبو البركات، (2018). **لمع الأدلة في اصول النحو**. تحقيق أحمد عبد الباسط. ط1. دار السلام. القاهرة. مصر.

– البغدادي، عبد القادر بن عمر، (1997). **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**. تحقيق عبد السلام محمد هارون. ط4. مكتبة الخانجي. القاهرة. مصر.

– البنا، محمد إبراهيم، (1985). **أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي**. ط1. دار البيان العربي. جدة. السعودية.

– ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1952). **الخصائص**. تحقيق محمد علي النجار. دط. المكتبة العلمية. القاهرة. مصر.

– الزجاجي، أبو القاسم، (1979). **الإيضاح في علل النحو**. تحقيق مازن المبارك. ط3. دار النفائس. بيروت. لبنان.

– السهيلي، أبو القاسم، (1992). **نتائج الفكر في النحو**. عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض. ط1. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان .

– السيوطي، جلال الدين، (1985). **الأشباه والنظائر في النحو**. تحقيق عبد العال سالم مكرم. ط1. مؤسسة الرسالة. بيروت. لبنان .

- السيوطي، جلال الدين، (1976). **الاقتراح في علم أصول النحو**. تحقيق أحمد محمد قاسم. ط1. مطبعة السعادة. القاهرة. مصر.

- السيوطي، جلال الدين، (1979). **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط2. دار الفكر. بيروت. لبنان .

- الشاطبي، أبو إسحاق، (2007). **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**. تحقيق عياد بن عيد الثبيتي. ط1. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي. جامعة أم القرى. السعودية.

- المالقي، أحمد بن عبد النور، (2002). **رصف المباني في شرح حروف المعاني**. تحقيق أحمد محمد الخراط. ط3. دار القلم. دمشق. سوريا.